

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة
وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
من سعادة العضو السيد عبدالجليل
إبراهيم الطريف بشأن خطط وبرامج
الجهات الحكومية للحد من التلوث
والإسهام في خلق بيئة صحية آمنة
ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: ١٧/٢٣١ - ٢ - ٢٠٠٥
التاريخ: ١٦ فبراير ٢٠٠٥ م

صاحب السعادة عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموقر
وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه لصاحب السعادة الدكتور
عبدالحسين علي ميرزا وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمقدم من سعادة العضو
عبدالجليل إبراهيم الطريف عضو مجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

التاريخ : ٢٠٠٥/٢/١٤ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تطبيقاً لأحكام المادة (٩١) من الدستور والمادة (١٢٦) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى يسرني أن أرفع إلى سعادتكم هذا الكتاب المتضمن توجيه سؤال إلى سعادة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، راجياً التكرم برفعه إلى سعادة الوزير وفق الإجراءات المتبعة في هذا الشأن ، مع خالص شكري وتقديري ، والسؤال هو :

نظراً للارتباط الوثيق بين صحة الإنسان وسلامة البيئة ، ورغم ما نلمسه من جهود ملحوظة للمحافظة على البيئة ، إلا أن ما يبعث على القلق ازدياد مصادر التلوث ، وتنوع الملوثات أرضاً وبحراً وجواً وهو ما يؤثر بشكل مباشر وخطير على الإنسان المواطن والمقيم ، وانطلاقاً من مسؤولية الجهات الحكومية المعنية في هذا الشأن أرجو التكرم بإيراد خطط وبرامج هذه الجهات وما تقوم من عمل ميداني للحد من التلوث والإسهام في خلق بيئة صحية آمنة .

وتفضلوا بقبول أسمى التحيات ،،،

عبد الجليل إبراهيم الطريف
عضو مجلس الشورى

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
14 FEB 2005	
الرقم : الوقت :	



الرقم بـع / ١٥١ / ٥-٥
التاريخ: ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ م

صاحب السعادة الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : إجابة السؤال الموجه من سعادة العضو
عبدالجليل ابراهيم الطريف عضو مجلس الشورى

تلقيت بمزيد من التقدير السؤال الموجه من سعادة العضو عبدالجليل ابراهيم الطريف عضو مجلس الشورى حول خطط وبرامج الجهات الحكومية المعنية وما تقوم به من عمل ميداني للحد من التلوث والإسهام في خلق بيئة صحية والمرفق بكتاب سعادتك رقم (١٧/٢٣٢ - ٢ - ٢٠٠٥) والمؤرخ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥ م .

وإنني إذ أتقدم بفائق التقدير والاحترام لمجلس الشورى رئيساً وأعضاء ، فإني أشيد بالأداء المتميز لسعادة العضو عبدالجليل الطريف ، وأنوه باهتمامه بالقضايا العامة ومنها ما يتعلق بالبيئة .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق التحية والاحترام .

عبدالحسين بن علي ميرزا

الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا
وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء

المرفقات :
- مذكرة الإجابة حول السؤال المذكور أعلاه .

ملخص لبرامج الإدارة العامة لحماية البيئة والحياة الفطرية

للفترة من 2004-2006

قامت الإدارة العامة بوضع العديد من البرامج التنفيذية لأداء رسالتها وسياساتها، وهذه البرامج نقدم عناوينها في الفقرات التالية:

أولاً: برنامج تقويم الأثر البيئي:

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ما يلي:

(1) دراسة الأثر البيئي للمشاريع التنموية

(2) برنامج توفيق الأوضاع بالنسبة للمصانع الملوثة

(3) وضع الخطوط الاستراتيجية للملوثات المسموح بها في الأوساط البيئية المختلفة

(4) إنشاء قاعدة بيانات المواد الكيميائية

ثانياً: برنامج الرصد البيئي:

ويشتمل هذا البرنامج على ما يأتي:

(1) رصد ملوثات الهواء من المحطات الثابتة والمتنقلة

(2) رصد الفلورايد في الهواء المحيط

(3) رصد الانبعاثات الناجمة مباشرة عن المصانع

(4) مراقبة البيئة البحرية وتحليل ماء البحر

تاسعاً: ضم المحميات الطبيعية ضمن قوائم المحميات على المستوى الدولي

عاشراً: تنفيذ التزامات المملكة نحو الاتفاقيات الدولية والإقليمية

المنطلق

العمليات التنموية العشوائية التي قام بها الإنسان في القطاعات المختلفة، وبخاصة في السنوات السابقة، كانت لها آثار سلبية خطيرة على الأوساط البيئية المختلفة والكائنات الفطرية النباتية والحيوانية التي تعيش عليها، وانعكست هذه المردودات على الأمن الصحي للإنسان نفسه، فوَقعت الكثير من الكوارث والضحايا البشرية.

وقد عمق هذا النمط غير المستدام من التنمية في معظم دول العالم، وتدهورت الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية إلى درجة لم يشهدها الإنسان من قبل، حتى أن أعداداً كبيرة من الكائنات الفطرية بمختلف أنواعها قد انقرضت، ومنها ما أصبحت مهددة بالانقراض.

هذا الوضع الخطير الذي وصلت إليه البيئة والحياة الفطرية، اضطر الإنسان إلى أن يغير بشكل جذري سياسته التنموية الضيقة والقاصرة، ونظراته نحو البيئة والحياة الفطرية وأهميتها كجزء مكمل لاستدامة حياته على الأرض، واستدامة تنميته، وكترات طبيعي، ومورد فطري متجدد يجب حمايته والمحافظة عليه لهذا الجيل والأجيال القادمة:

والإدارة العامة للبيئة والحياة الفطرية اقتناعاً منها بأن البيئة والحياة الفطرية هي من مخلوقات الأرض التي يجب تقديرها وحمايتها، لأنها هي أساس الحياة فوق سطح الأرض، وإيماناً منها بأهمية مساهمة الإنسان، وإدراكاً منها لدورها ودورها وضرورة مساهمتها مع الآخرين في هذا المجال الحيوي، تسعى إلى حماية بيئتها الفطرية وبيئاتها الطبيعية، وحماية الحياة الفطرية وبيئاتها الطبيعية، والتربية المستدامة للبيئة.

برامج الإدارة العامة للبيئة والحياة الفطرية

لقد قامت الإدارة العامة بوضع العديد من الخطط العملية والبرامج التنفيذية لإدارة رسالتها، وتنفيذ سياساتها، وهذه البرامج تقدمها في الفقرات التالية.

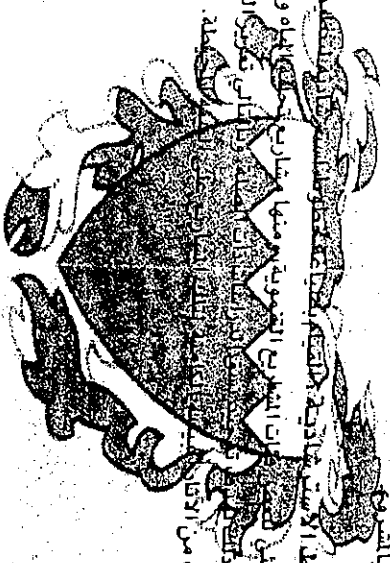
أولاً: برنامج تقويم الأثر البيئي؛

يهدف هذا البرنامج إلى التعرف على كافة السبلات التي قد تقع على البيئة والحياة الفطرية، بسبب تنفيذ المشاريع التنموية بشكل عام، سواء أكانت صناعية أم غير صناعية. ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ما يلي:

١- دراسة الأثر البيئي للمشاريع التنموية؛ تهدف دراسة تقويم الأثر البيئي إلى حماية البيئة من منظور التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على الآثار السلبية المحتملة للمشاريع التنموية على البيئة، ومن ثم اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الممكنة للتخفيف منها دون الإخلال بمتطلبات التنمية العمرانية والتي تشهد تسارعاً ملحوظاً في البلاد. وتخضع المشاريع التنموية الصغيرة إلى دراسة أثر بيئي مختصرة، بينما تخضع المشاريع الواسعة إلى دراسة أثر بيئي شاملة تتكامل بإعدادها مكاتب استشارية متخصصة وتتكامل بإدارة التقويم البيئي بالأغراف عليها.

٢- برامج توفيق الأوضاع؛ يهدف المشروع إلى تشجيع المنشآت الصناعية على توفيق أوضاعها بحيث تتوافق والاستراطات والمعايير البيئية الواردة في التشريعات البيئية ذات الصلة، وذلك من خلال تنظيم زيارات ميدانية تفقدية وأعداد تقارير دورية عن سير العمل للمشاريع المختلفة، إضافة إلى تصميم قاعدة بيانات تضم كل المعلومات الخاصة بالمشروع.

٣- الخطط الاستراتيجية؛ حيث يتم إعداد الخطط الاستراتيجية الخاصة بتقويم الأثر البيئي لتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حماية ومحافظة تعبئة الموارد الطبيعية، وتلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تؤدي للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن التنمية.



مبدأ التعاون

التعاون وتنسيق الجهود مع كافة الجهات المعنية بحماية البيئة والحياة الفطرية والمحافظة على مواردها الطبيعية في داخل البحرين وخارجها، والعمل على تنظيم برامج وأنشطة مشتركة تحقق حماية التراث الفطري للبلاد.

أدوات سياسة واستراتيجية

الإدارة العامة للبيئة والحياة الفطرية

- تيسر الإدارة العامة إلى تنفيذ سياساتها وأهدافها من خلال الوسائل والأدوات التالية:
- دعوة المؤسسات إلى وضع سياسات، وتنفيذ برامج تهدف إلى حماية البيئة والحياة الفطرية والمحافظة على تنوعها.
- عقد الاتفاقيات التطوعية مع المؤسسات لحماية البيئة والحياة الفطرية والتفقد بالأنظمة والقوانين المتعلقة بها.
- العمل على وضع البعد المتعلق بالبيئة والحياة الفطرية عند دراسة إنشاء المشاريع التنموية، وعند اتخاذ القرار.

- إصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية التراث الفطري للبلاد.
- نشر الوعي والتثقيف المجتمعي حول أهمية البيئة والحياة الفطرية، وتغيير السلوكيات السلبية، وموافقتها للمعايير الطبيعية.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالبيئة والحياة الفطرية والموارث الوراثية عليها، ودعوة الجهات المعنية.



٤. إدارة المواد الكيميائية : يهدف هذا البرنامج إلى دراسة المواد الكيميائية التي ترد إلى المملكة والتي تستخدم في مختلف المشاريع والحالات قبل الترخيص باستيرادها أو استخدامها، وذلك للتأكد من سلامتها ومن ثم وضع اشتراطات السلامة للحد من أضرارها السلبية، وأخطارها على صحة الإنسان والبيئة. ويشمل البرنامج إلى جانب الترخيص، التحكم في عملية الاستيراد والتصدير تنفيذياً للقرار رقم ٧ لعام ٢٠٠٢ بشأن التحكم في استيراد وتصدير المواد الكيميائية المحظورة والقيود بصدده، كما سيتم إعداد واصدار قرار وازاري للإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطرة.

سادساً: إدارة النفايات:

١- التخلص من النفايات الصناعية: تم العمل بهذا البرنامج منذ إنشاء مدفن حفرية للنفايات الصناعية الخطرة وشبه الخطرة، حيث يعتبر من البرامج المستمرة، ويهدف إلى التأكد من التخلص السليم من النفايات الصناعية حفاظاً على سلامة بيئة الإنسان، كما سيتم إعداد قرار بشأن إدارة النفايات الصناعية الخطرة للعمل على التحكم في هذا النوع من النفايات في إطار قانوني.

٢. تصدير النفايات الصناعية: يأتي هذا البرنامج داعماً لبرنامج إعادة تدوير النفايات، وتطبيقاً للالتزامات والآليات المتبوء من عليها بموجب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها غير الحدود، والإجراءات الرقابية للتحكم في المخلفات الخطرة، حيث إن الإدارة العامة تتولى مسؤولية المراقبة المستمرة لعمليات نقل وتصدير المخلفات الصناعية الخطرة خارج البحرين بغرض تدويرها ومعالجتها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً.

٣. استراتيجية تبادل النفايات الصناعية: يسعى قسم التحكم في النفايات بتكبير جهته من شأنها المخططة على مستوى المملكة، ومن هذه البداية إلى برامج استقبال النفايات الخطرة والإصحاح البيئي، والتقليل من النفايات الخطرة، غير الشروع للنفايات الخطرة والإصحاح البيئي، والتقليل من النفايات الخطرة، كما يتم إنجازها فان الاسم سيقوم بتقييم النفايات من النفايات.



خامساً: منع وإدارة التلوث:

١. مراقبة الأنشطة الصناعية والخدمية: يهدف هذا البرنامج إلى دراسة الأنشطة الخدمية قبل الترخيص لها بمزاولة النشاط. كما يتضمن العمل على مراقبة وترخيص الأنشطة الخدمية الجديدة ومراقبة الأنشطة الخدمية والصناعية القديمة، حيث تنظم زيارات بشكل دوري وعشوائية إلى مواقع هذه الأنشطة للتأكد من توافر الاشتراطات البيئية والتحكم في مصادر التلوث فيها.

٢. مراقبة استيراد وتصدير وتداول المواد السامة: تسعى الإدارة العامة من خلال هذا البرنامج إلى إصدار قرار وازاري ينظم عملية الاستيراد، الترخيص، التداول والتخلص من مخلفات المواد السامة التي تستخدم في مملكة البحرين في عدة مجالات مثل الصناعة، الطب والأبحاث العلمية، والذي يؤدي استخدامها إلى احتمالات التعرض للإشعاعات التي تسبب تأثيرات على صحة الإنسان والبيئة.

٣. مواد المركبات: يأتي هذا البرنامج في إطار تنفيذ قرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٢ بشأن معايير اللوثات والمواد النبعثة من المركبات أو عوادمها والتفتيش عليها، وذلك من خلال إعداد برنامج زيارات إلى الشركات والمؤسسات لقياس اللوثات النبعثة من مواد المركبات، والتحكم في عملية استيراد المركبات بالصدقة وللتأكد من على المحوّل المخزوي أو أية تقنية أخرى تخفف من مستوى اللوثات التي تنبعث من عوادمها.

كما يشمل هذا البرنامج على إنشاء آلية للتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة للمورد والترخيص لمراقبة المخارج الصناعية بمحطات تصفية مياه الصرف الصحي، ومن ثم تحويلها للمحطات المختصة في إدارة التخلص من النفايات الخطرة، وعلاوة على ذلك، فإن الوزارة تعمل بوقود البحرين على معالجة المركبات، التي تعمل بوقود البحرين.



